موقف الاتحاد الاوربي من احداث اليمن 2015 – 2018

The European Union's position towards the events in Yemen 2015-2018.

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة-العراق

الملخص:

إجتاحت اليمن موجة من الصراعات الداخلية منذ عام 2011، نتيجة الحراك الشعبي المطالب بالتغيير والإصلاحات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه أعمال عنف ومواجهات بين القوات الحكومية والمحتجين. وعلى الرغم من محاولة الاتحاد الأوروبي حل الازمة اليمنية بالوسائل الدبلوماسية، الا أن أبرز أعضاءه المتمثلين ببريطانيا والمانيا وفرنسا كانوا من ضمن الدول التي ساهمت بإبادة الشعب اليمني من خلال الأسلحة التي كانوا يصدرونها إلى التحالف العربي، والذي تشكل بقيادة السعودية بداعي مساندة الحكومة الشرعية في اليمن. حتى ان المساهمات المالية للاتحاد الأوروبي وامتناع المانيا عن تصدير الأسلحة إلى السعودية والإمارات مطلع عام 2018، لم تسهم في تخفيف معاناة الشعب اليمني إلا بشكل قليل جداً.

الكلمات المفتاحية: **الاتحاد الاوربي واليمن ، الازمة اليمنية، عاصفة الحزم، الحوثيون.**

Abstract:

Yemen has been swept by a wave of internal conflicts since 2011, as a result of the popular movement calling for political and economic change and reforms, which resulted in violence and confrontations between government forces and protesters. Despite the European Union's attempt to solve the Yemeni crisis by diplomatic means, its most prominent members represented by Britain, Germany and France were among the countries that contributed to the extermination of the Yemeni people through the weapons that they were exporting to the Arab coalition, which was formed under the leadership of Saudi Arabia to support the legitimate government in Yemen. Even the financial contributions of the European Union and Germany's reluctance to export weapons to Saudi Arabia and the UAE at the beginning of 2018, have contributed very little to alleviating the suffering of the Yemeni people.

Key words: the European Union and Yemen, the Yemeni crisis, Decisive Storm, the Houthis

مقدمة:

شهدت اليمن منذ عام 2011 حراك شعبي طالب بالتغيير والإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية في البلاد، وهو ما دفع السلطات الحاكمة هناك إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد المتظاهرين والمحتجين، الأمر الذي نتج عنه أعمال عنف ومواجهات بين القوات الحكومية والجهات الأخرى المطالبة بالتغيير، ولم تنفع الجهود والوساطات الدولية لإنهاء الأزمة اليمنية التي اتسعت يوماً بعد آخر مخلفة العديد من الضحايا والماسي الإنسانية، جراء العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عام 2015، ناهيك عن تدمير البنية التحتية للبلاد.

من الطبيعي جدا أن يكون للاتحاد الأوروبي موقفاً من الاحداث التي جرت في اليمن، بوصفه احد القوى الفاعلة على الساحة الدولية، اذ حاول الاتحاد حل الازمة بالطرق الدبلوماسية، الا ان تفضيل عدد من دوله مصالحها الخاصة عبر تصدير الاسلحة الى التحالف العربي، الذي استخدم تلك الاسلحة ضد الشعب اليمن، مثل تناقضاً واضحاً في موقف الاتحاد الاوربي من الاحداث التي جرت في اليمن. حتى ان المساهمات المالية للاتحاد وامتناع المانيا عن تصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مطلع عام 2018، لم تسهم كثيراً في تخفيف معاناة الشعب اليمني، اذ كانت الإحصاءات والمؤشرات تدل على أن الأزمة اليمنية بحاجة إلى أموال طائلة لإنقاذ ملايين اليمنيين، في وقت فرضت فيه قوات التحالف حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على اليمن، مع استمرار الغارات الشعواء التي طالت العديد من الأبرياء.

- **إشكالية البحث:**

تدور اشكالية البحث حول سعي دول الاتحاد الاوربي لأداء دور اكثر فاعلية على المسرح الدولي، اذ وجدت ضالتها في التدخل في الازمة اليمنية، مدفوعة بعوامل عدة منها سياسية وامنية واقتصادية وانسانية. لذا لجأ الاتحاد الاوربي الى اتباع سياسة الحوار الدبلوماسي مع الاطراف المعنية كافة، في كل من اليمن والمنطقة منذ اندلاع احداث اليمن.

- **فرضية البحث:**

هل تمكن الاتحاد الاوربي من اعادة بناء جسور الثقة بين الاطراف اليمنية المتصارعة في المدة (2015 – 2018) من خلال دعمه المقدم لهم في الجوانب السياسية والمالية والانسانية، وما هي تأثيرات الاسلحة والدعم العسكري المقدم من بعض دول الاتحاد الى التحالف العربي، على الادوار التي اضطلع بها الاتحاد في الازمة اليمنية.

- **منهج البحث:**

تم اتباع المنهج التحليلي والتاريخي معاً بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

- **هيكلية البحث:**

تألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث. تطرق المبحث الاول الى نشأة وتطور العلاقات بين الاتحاد الاوربي واليمن. على حين اهتم الثاني بدراسة موقف الاتحاد الاوربي من الازمة اليمنية عام 2011 حتى عام 2015. وحدد المبحث الثالث لتوضيح موقف الاتحاد الاوربي من العمليات العسكرية ضد اليمن منذ عام 2015 حتى عام 2018. لتنتهي الدراسة باستنتاجات وقائمتي الهوامش والمصادر.

اولاً: نشأة وتطور العلاقات بين الاتحاد الاوربي واليمن:

تعود العلاقات بين الاتحاد الأوروبي European Union[1] والجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) إلى عام 1984، عندما وقع الطرفين اتفاقية تعاون في مجال التنمية. وبعد توحيد شمال وجنوب اليمن عام 1990، تم تمديد الاتفاقية عام 1995 لتشمل كل الأراضي اليمنية. ومن اجل تطوير التعاون بينهما في مجالي التجارة والتنمية وقع الجانبين في 25 تشرين الثاني 1997 اتفاقاً ليحل محل الاتفاق السابق، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 تموز 1998[2]، وغطى المجالات التالية[3]:

1. التعاون التجاري بهدف تنويع التجارة الثنائية بينهما وتسهيل وصول السلع المستوردة والمصدرة إلى الأسواق على أساس وضع الدولة الأكثر رعاية.
2. التعاون الإنمائي مع التركيز على الحد من الفقر والنمو السكاني في اليمن.
3. التعاون الاقتصادي لتطوير بيئة اقتصادية تنافسية ومستدامة في اليمن من خلال تدابير واسعة النطاق لتسهيل الأعمال التجارية والصناعية.
4. التعاون في مجالات أخرى مثل البيئة والثقافة والعلوم وتنمية الموارد الاجتماعية والبشرية.

ومن اجل مساعدة الدول النامية اصدر مجلس الاتحاد الاوربي قراره المرقم 416 في 28 شباط 2001، والذي منح بموجبه 49 دولة بما فيهم اليمن حرية الوصول الى اسواق الاتحاد الاوربي، دون الحاجة الى دفع أي رسوم او ضرائب، وقد شمل هذا القرار جميع منتجات تلك البلدان باستثناء الأسلحة. وبعد ان دخل هذا القرار حيز التنفيذ في 5 اذار 2001، ادت الأنشطة التجارية دوراً هاماً في توثيق علاقات الاتحاد الأوروبي باليمن[4].

اتخذت العلاقات الثنائية بين الطرفين مساراً مختلفاً إلى حدٍ كبير تأثراً بالعلاقات الأمريكية -اليمنية المتغيرة، فبعد الحادي عشر من ايلول 2001، بدأت واشنطن وصنعاء تعاونا واسع النطاق لمكافحة الإرهاب والتطرف، وقدمت الادارة الامريكية مساعدات مالية كبيرة الى الاخيرة بهدف تحقيق التوجهات الامريكية الجديدة. وبالتوازي مع سياسات الولايات المتحدة التي ركزت على الأمن، وسع الاتحاد الأوروبي أيضا علاقاته مع اليمن[5]، ففي 7 تشرين الاول 2003، أعلن الاتحاد الأوروبي عن اهتمامه بتوثيق علاقاته مع اليمن من خلال بدء حوار سياسي وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن ومكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإقليمية. وقد رحبت الحكومة اليمنية بهذه المبادرة. لذا تضمن الإعلان المشترك للاتحاد الأوروبي واليمن في بروكسل في 6 تموز 2004، إعادة تأكيد التزامهما في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها وحمايتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية الحوار السياسي المكثف بينهما مما يؤدي إلى تحسين التفاهم بين الطرفين وزيادة تقارب المواقف بشأن القضايا الدولية، لا سيما مكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما اشار البيان الى ضرورة ان تهدف جهود الجميع الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين[6]. وكانت اولى نتائج التعاون الاوربي اليمني هو افتتاح المفوضية الأوربية بعثة فرعية لها في صنعاء عام 2004 وعينت قائم بالإعمال يعمل تحت إشراف رئيس بعثة المفوضية الأوربية في المملكة الأردنية الهاشمية. وفي ايلول 2006، ارسل الاتحاد الأوروبي لجنة، لمراقبة الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية، التي جرت في اليمن آنذاك[7].

بدءاً من عام 2008 اطلق الاتحاد الاوربي مبادرات عدة في اليمن، هدفت الى تعزيز التعاون الثنائي بينهما، وشملت برنامج دعم للمجتمع اليمني بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان اليمنية، ورصد الاتحاد الاوربي مبلغ 1.5 مليون يورو لدعم المشروع، ودعا الاتحاد منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الى المساهمة في الحد من الفقر، ودمج الفئات المهمشة داخل المجتمع. كما أطلق الاتحاد الأوروبي دعوة لتقديم مقترحات كجزء من المبادرة الأوروبية للتعريف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ورصد لها مبلغ 900 الف يورو، وعقد الاتحاد يوما مفتوحا حول تلك المبادرة في أحد فنادق صنعاء، حضره العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات القبلية من محافظتي مأرب والجوف[8].

اتسع نطاق علاقات الاتحاد الأوروبي مع اليمن في عام 2009، اذ افتتح الاتحاد مفوضية له في اليمن، وقدم السفير ميشيل سيرفوني دورسو Michele Cervone d'Urso أوراق اعتماده إلى الرئيس علي عبد الله صالح في 13 كانون الاول 2009. كما تم تأسيس مجموعة (أصدقاء اليمن) في كانون الثاني 2010، والتي تألفت من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأربع دول من أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) فضلاً عن الاتحاد الأوروبي[9]. وكان الهدف من انشاء تلك المجموعة هو ايجاد الحلول الناجعة للاسباب المتعددة التي تؤدي لعدم الاستقرار في اليمن، مثل أنشطة تنظيم القاعدة، والصراع الداخلي مع اليمنيين المتطرفين، علاوة على الذين يطالبون بتقرير المصير في الجنوب[10].

ثانياً: موقف الاتحاد الاوربي من الازمة اليمنية عام 2011 حتى عام 2015.

شهدت العاصمة صنعاء في شباط 2011 احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاحات، اعطى اشترك الحوثيين[11] فيها زخماً لها[12]. وبعد ان تحولت مطالب المتظاهرين الى المناداة بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم، وحملت الاحتجاجات مخاطر الدخول في حرب أهلية دامية، عمدت الحكومة اليمنية إلى رفض مجمل مطالب المتظاهرين واستخدمت العنف المفرط ضدهم[13]. الامر الذي ادى الى اعلان نائب رئيس المفوضية الاوربية كاثرين أشتون Catherine Ashton في 10 اذار 2011، رفضها لأساليب الحكومة اليمنية في قمع المتظاهرين، وانتقدت بشدة ما وصفته بأنه "**تصعيد في العنف**"[14].

كما اصدر البرلمان الاوربي قراره المرقم 0148 في 7 نيسان 2011، اشاره فيه الى انه "**يدين بشدة القمع العنيف من قبل قوات الأمن للمتظاهرين المسالمين ...**" ، ويقدم تعازيه لأسر الضحايا، ويدعم بقوة تطلعات الشعب اليمني الديمقراطية المشروعة، كما حث السلطات اليمنية على الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين واحترام حقهم في حرية التظاهر والتعبير، وضرورة محاسبة المسؤولين عن الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة وتقديمهم إلى العدالة، ودعا إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وجميع المعتقلين. كما دعا الرئيس صالح إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نقل السلطة سلمياً عبر المؤسسات الدستورية، واكد على جميع الأطراف، بما في ذلك المعارضة التصرف بمسؤولية، والانخراط في حوار مفتوح وبناء، من أجل تحقيق انتقال سياسي منظم، وإشراك جميع الأحزاب والحركات التي تمثل الشعب اليمني[15].

ايقنت الحكومة اليمنية عدم استطاعتها السيطرة على الموقف، لذا طلب الرئيس صالح من مجلس الامن والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الوساطة لانهاء الازمة، لذا قدم مجلس التعاون الخليجي مبادرة في 23 نيسان 2011

إلى الرئيس صالح، تضمنت خريطة طريق انتقالية ديمقراطية مدتها سنتان، مقسمة إلى مرحلتين. شملت المرحلة الأولى نقل سلطات صالح الرئاسية لنائبه عبد ربه منصور هادي، ووقف الأعمال العدائية ضد المتظاهرين، وتشكيل حكومة انتقالية. في حين تضمنت المرحلة الثانية إقامة مؤتمر للحوار الوطني، من أجل العمل على اتفاق واسع النطاق لوضع دستور جديد للبلاد، وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه[16].

على الرغم من أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي أدركوا العيوب الواضحة لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، لانها لم تستوعب جميع فئات الشعب اليمني، ولم تشمل سوى حزب المؤتمر الشعبي العام وتجمع احزب اللقاء المشترك، الا ان الاتحاد الأوروبي نظر إلى المبادرة كحل وسط لمنع قيام حرب اهلية[17]. اذ وصف كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي مبادرة مجلس التعاون الخليجي بأنها تحمل "**بصيص أمل**" و "**فرصة سانحة**"، لإنهاء الازمة، وانه لا توجد خطة بديلة لقبولها[18]. وكان هذا اول الاخطاء التي وقعت بها الجهود الدولية لانهاء الازمة اليمنية، اذ لم تدرك الوساطة الدولية مدى فاعلية وقوة الجهات والكيانات التي تم تهميشها ولم يتم اشراكها بشكل فعلي في المبادرة الخليجية، وربما كان ذلك مقصود اصلاً لإبعاد الحوثيين عن السلطة لاسيما وانهم يحملون تعارض فكري ومذهبي مع معظم دول الخليج العربي.

التقى الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني مرارا وتكرارا مع صالح وحاول إقناعه بتوقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من قبول الاخير مطلع ايار 2011 توقيع المبادرة من حيث المبدأ لكنه رفض التوقيع عليها شخصيا، وبدلاً من ذلك اقترح إرسال مساعده إلى حفل التوقيع في مقر مجلس التعاون الخليجي بالرياض. الا أن المعارضة رفضت توقيع المبادرة إذا لم يوقعها صالح شخصيا. الامر الذي ادى الى تصاعد العنف بين القوات الموالية للنظام والقوات المناهضة له. لذا مارست الاطراف الدولية جهودها من اجل اقناع جميع الاطراف بتوقيع المبادرة[19]، لا سيما من الاتحاد الأوروبي الذي هدد الرئيس صالح بتجميد أصوله المالية في حال عدم تقديم استقالته والقبول بالمبادرة. كما فرض الاتحاد الأوروبي ضغوطا على كل من المؤتمر الشعبي العام وتجمع احزب اللقاء المشترك لتوقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي[20].

بعد ثلاثة أسابيع تقريبا أعرب صالح مجددا عن استعداده للتوقيع على المبادرة الخليجية. لذا وقعتها المعارضة في 21 ايار بعد تلقي تأكيدات من صالح بأنه سيحذو حذوها في اليوم التالي، الا ان الاخير لم يفي بوعده ففي 22 ايار حاصر حشد مسلح من مؤيدي صالح سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء، حيث تجمع سفراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وحوصروا لعدة ساعات قبل ان يتم إجلائهم في نهاية المطاف بواسطة مروحية عسكرية يمنية. وفي اليوم نفسه، رفض صالح التوقيع على المبادرة[21].

قادت التطورات الاخيرة الى اندلاع اشتباكات عنيفة في صنعاء في 23 ايار 2011 بين المعارضة والقوات الحكومية. وفي 3 حزيران 2011 أدى انفجار في المسجد الرئاسي في العاصمة صنعاء إلى مقتل عدد من قادة المؤتمر الشعبي العام البارزين وإصابة صالح بجروح بالغة، نُقل على اثرها إلى المملكة العربية السعودية للعلاج. وبعد عودة الاخير الى بلاده في ايلول وتزايد الضغط الدولي عليه لا سيما من الأمم المتحدة والاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي وقع المبادرة في 23 تشرين الثاني 2011، في حفل أقيم في الرياض بقيادة العاهل السعودي. وتنازل صالح عن سلطاته لنائبه عبد ربه منصور هادي[22].

وبتوقيع المبادرة الخليجية، بدأ ما سُمّي بالمرحلة الانتقالية في اليمن برعاية الدول العشر (اصدقاء اليمن)، التي كانت وظيفتها مساعدة انتقال اليمن لإقامة نظام سياسي توافقي جديد، أو الانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد وفقا لتعبير المبادرة الخليجية، بوصفه حل وسط يجمع بين مطالب النظام السابق، وتطلعات قوى ثورة شباط 2011 المطالبة بالتغيير[23]. وبحلول كانون الثاني 2012 نقلت السلطة من صالح إلى نائبه هادي، وبقي صالح زعيماً لحزب المؤتمر الشعبي العام وحصل على الحصانة[24].

ادى الاتحاد الأوروبي دور مهم في اليمن، اذ سعى لاصلاح واقع الامن المتردي هناك، كما دعم التحضيرات التي اقيمت من اجل تنظيم المعارضة، وركز في جهوده على بناء قدرات الشباب والنساء وغيرهم من فئات الشعب اليمني، وعمل على توفير الموارد المالية لدعم العملية الانتقالية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، من اجل الوصول الى النتائج المرجوة وضمان استمرارية عمل الحكومة وحلحلت الصعوبات التي من الممكن ان تواجهها اثناء عقد المؤتمر الوطني[25]، وفي تشرين الثاني 2012، اصبحت بيتينا موسشيدت Bettina Muscheidt رئيسة للوفد الأوروبي في اليمن خلفاً لميشيل سيرفوني دورسو[26].

واصل الاتحاد الأوروبي اداء دوراً بارزاً في دعم عقد مؤتمر الحوار الوطني، من خلال الدبلوماسية التي هدفت الى تشجيع الفئات المهمشة والجهات المستبعدة للمشاركة في عملية الانتقال السلمي، اذ كانت إحدى المهام الرئيسة لوفد الاتحاد الأوروبي قبل انعقاد المؤتمر هي التواصل مع الجهات اليمنية التي لم تشملها مبادرة مجلس التعاون الخليجي، اذ تولى فريق دعم الوساطة The Mediation Support Team (MST) التابع لدائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي مهمة التواصل مع مجموعات مثل الحركة الجنوبية، والحوثيين، وممثلي المجتمع المدني، من اجل ضمان مشاركتهم في المؤتمر وتوحيد مطالبهم[27]. وفي السياق ذاته أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي في 19 تشرين الثاني 2012 إعلانا اكد فيه على ضرورة عقد مؤتمر الحوار الوطني وفقاً للجداول الزمنية المنصوص عليه في مبادرة مجلس التعاون الخليجي. وحث جميع اليمنيين على دعم العملية السياسية والمشاركة فيها بطريقة بناءة ودون شروط مسبقة لضمان شمولها وتوازنها وشفافيتها بشكل كامل، وتمثيل جميع فئات المجتمع اليمني بشكل كاف وتعكس الدور الهام للشباب والنساء. كما دعا الحكومة اليمنية وجميع الأطراف المعنية على اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين المناخ السياسي قبل عقد مؤتمر الحوار الوطني المرتقب[28]. الامر الذي يؤكد ان الاتحاد الاوربي كان يعول كثيراً على المؤتمر بوصفه الحل الامثل لما يعانيه اليمن من مشكلات سياسية القت بظلالها على جميع نواحي الحياة هناك.

عقد مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء في 18 اذار 2013، لوضع الأسس لدستور جديد. واشترك فيه 565 مندوباً، تم تنظيمهم في 11 مجموعة سياسية، فضلاً عن 20 حزباً سياسياً صغيرا[29]. وبالرغم من الجهود الدولية لإنجاح المؤتمر لاسيما من الاتحاد الأوروبي الذي سعى إلى إجراء أنشطة توعية للمشاركين في المؤتمر من غير النخب، لدعم مشاركتهم وتشجيعهم على تبني موقف تفاوضي مشترك[30]. الا ان المؤتمر لم يستطع حل القضايا الرئيسة بشكل حقيقي ونهائي، فقد تباينت مواقف الأطراف السياسية وخصوصاً فيما يتصل بالقضية الجنوبية والفيدرالية والتقسيم الى اقاليم. وبسبب الضغوطات الدولية نحو إنجاز أي اتفاق، فإن المخرجات الأخيرة للمؤتمر لم تمتلك نصوصاً واضحة بخصوص مشاكل اليمن الأكثر تعقيداً، كالقضية الجنوبية والفيدرالية والعدالة الإنتقالية. ومع أن مخرجات الحوار بشكل عام حظت بنوع من القبول، فقد ظلت هناك تحفظات عميقة جداً وإنتقادات واسعة بخصوص التفاصيل التي تحتويها،

لذا فإن إنتهاء اعمال مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني 2014 قاد البلد بسرعة إلى أزمة سياسية جديدة، وبدلاً من أن يصبح أداة لحل قضايا اليمن الملحة، فإن المؤتمر في الواقع وسع الهوة بين الأطراف المختلفة أكثر من أي وقت مضى. ومع عجز الحوار عن حل خلافاتها، فإن الأطراف السياسية في اليمن عادت إلى طريقتها التقليدية في تحقيق أهدافها السياسية عبر استخدام السلاح[31].

من الطبيعي جداً ان تشهد اليمن آنذاك تصاعداً في العنف، ففي ايلول 2014 وبعد عدة اسابيع من التظاهرات التي قادها الحوثيين في العاصمة صنعاء بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور وقرار الحكومة بخفض دعم الوقود، استولت قوات الحوثيين على العاصمة[32]. الامر الذي ادى الى اتخاذ الاتحاد الاوربي اجراءات مشددة ضد الحوثيين والاشخاص المتعاونين معهم، ففي 18 كانون الاول 2014 فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على الأسلحة وجمد كل الاصول المالية ومنع التعامل نهائياً مع علي عبد الله صالح ابن الرئيس اليمني السابق، وعدد من زعماء الحركة بما فيهم عبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق بدر الدين الحوثي[33]. وكان ذلك بمثابة رفض واضح من الاتحاد الاوربي لسيطرة الحوثيين عنوة على صنعاء.

استكمل الحوثيون سيطرتهم على مؤسسات الدولة في صنعاء وحاصروا القصر الرئاسي في20 كانون الثاني 2015، ووضعوا الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية، وعقب ذلك بيومين قدم الاخير استقالته. وفي 6 شباط شرع الحوثيون في إنشاء مجلس ثوري، ولجنة أمنية مشددة، وهيئة برلمانية مكلفة بانتخاب مجلس رئاسي. وبعد ان أدان المجتمع الدولي بشدة ما فعله الحوثيون، علقت سفارات عدة اعمالها وأجلت وموظفيها، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي. وظل هادي قيد الإقامة الجبرية إلى أن فر من صنعاء متجهاً إلى عدن في 21 شباط 2015، وأعلن من هناك سحب استقالته، واتهم الحوثيين بقيامهم بانقلاب عسكري ضده[34].

ثالثاً: موقف الاتحاد الاوربي من العمليات العسكرية ضد اليمن منذ عام 2015 حتى عام 2018.

بناءً على طلب الرئيس هادي تم تشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية ضم كل من البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة، من اجل اعادة هادي للسلطة واخراج الحوثيين من المناطق التي سيطروا عليها، لذا قام التحالف بعملية عسكرية في اليمن ضد الحوثيين في 26 اذار 2015[35]. وبالرغم من ان الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية فيديريكا موغريني Federica Mogherini، اعلنت في اليوم نفسه رفضها للعمليات العسكرية ضد اليمن، مؤكدة" **أن العمل العسكري ليس حلاً وأن الإجماع السياسي الواسع عبر المفاوضات يمكن أن يوفر حلاً دائماً**"[36]، الا ان عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعلنت دعمها الكامل للحملة العسكرية، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا. الامر الذي اضعف كثيراً موقف الاتحاد الاوربي "**المحايد**" الذي كان ينظر اليه من قبل الكثير من الاطراف[37].

سببت العمليات العسكرية ضد اليمن حدوث مجازر انسانية هناك، اذ أن الغارات الجوية التي شنها التحالف العسكري أسفرت في مناسبات عدة عن مقتل مدنيين، لاسيما وان بعض تلك الهجمات استخدم فيها القنابل العنقودية المحظورة دوليا، الامر الذي يعد انتهاك للقانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك فرضت السعودية حصارا بحريا على اليمن كان له آثاراً كبيرة على السكان المدنيين، حيث يوجد 22 مليون شخص وما يقرب من 80٪ منهم في أمس

الحاجة إلى الغذاء والماء واللوازم الطبية. من جهة ثانية كان لاستخدام الحوثيين للأسلحة المضادة للطائرات لاعتراض قوات التحالف اثره في مقتل وتشويه العديد من المدنيين ايضاً، لا سيما وان عدد كبير من تلك الصواريخ كانت تسقط في المناطق المأهولة بالسكان[38].

اثار تصاعد العنف واستمرار الغارات العسكرية في اليمن حفيظة الاتحاد الاوربي، الذي اعلن في بيان مشترك لفيديريكا موغريني، ومفوض الاتحاد الأوربي لشؤون المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستيليانيدس Christos Stylianides، في 1 نيسان 2015، بان استمرار القتال وتعطيل الخدمات الأساسية على السكان المدنيين، لا سيما الأطفال، يبلغ أبعادا تنذر بالخطر ويؤدي إلى تفاقم حالة إنسانية خطيرة. وقد أدت الغارة الجوية للتحالف على المخيمات التي استضافت في الغالب النازحين، إلى مقتل وجرح عدد كبير من المدنيين. ولا يمكن التسامح مع الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية من قبل الفصائل المتحاربة وكذلك الاستهداف والتدمير المتعمدين للمنازل الخاصة والمرافق التعليمية والبنية التحتية الأساسية. لذا دعا البيان جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين وتجنب الاستهداف المباشر للبنية التحتية المدنية. وشدد على ضرورة اتخاذ الجميع التدابير الكافية لضمان احترام القانون الإنساني الدولي، ومنح العاملين في المجال الإنساني الوصول بحرية الى المناطق كافة التي هي بحاجة اليهم. مؤكداً ان الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم جميع الجهود المبذولة لإعادة الأطراف اليمنية إلى طاولة المفاوضات، على أساس مشاركة واسعة وشاملة، دون شروط مسبقة، بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم[39].

وفي سياق متصل اصدر البرلمان الاوربي في 20 نيسان 2015 قراره المرقم 8084، الذي اعرب فيه بان الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء التدهور السياسي والأمني والإنساني في اليمن. وان التطورات الأخيرة تنطوي على مخاطر كبيرة لاستقرار المنطقة. لذا فان الاتحاد "**يدين الأعمال الانفرادية المزعزعة للاستقرار التي اتخذها الحوثيون والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح، ويحث هذه القوات على وضع حد لاستخدام العنف على الفور وبدون شروط والانسحاب من المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك صنعاء وعدن، ويؤكد من جديد دعمه للسلطات الشرعية في اليمن**". واكد على أن حل الأزمة يجب أن يكون حلا سياسيا مدعوماً من المجتمع الدولي. لذا فان الاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف اليمنية، وخاصة الحوثيين، على العمل من أجل حل خلافاتهم من خلال الحوار والتشاور. وكذلك يحث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخاصة القرار 2201[40] المؤرخ 15 شباط 2015، والقرار 2216[41] المؤرخ 14 نيسان 2015. وكرر الاتحاد الأوروبي التزامه القوي وتصميمه على مواجهة تهديد التطرف والجماعات الإرهابية، لمنعها من الاستفادة من الاوضاع في اليمن[42].

واثناء انعقاد الدورة الرابعة والعشرون المشتركة لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في الدوحة في 24 ايار 2015، أكد الجانبان على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بينهما، لتكون بمثابة أساس متين وفعال للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. ورحب الطرفان بتعزيز الحوار السياسي بينهما، لا سيما من خلال عقد اجتماعات منتظمة لكبار المسؤولين في مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. كما تبادل الطرفين وجهات النظر وحددا المخاوف والأولويات المشتركة فيما يتعلق بالوضع في المنطقة، لا سيما اليمن وإيران وليبيا وسوريا والعراق وعملية السلام في الشرق الأوسط، واتفقا على ضرورة البحث عن حل للنزاع اليمني على أساس قرار مجلس الأمن المرقم 2216 ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني[43].

ومع استمرار العنف والعمليات العسكرية في اليمن، اصدر البرلمان الأوروبي في 9 تموز 2015 قراره المرقم 2760، اشار فيه الى ان سبب الازمة اليمنية هو فشل الحكومات المتعاقبة في تلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني، وهو ما ادى الى ايجاد الظروف المناسبة لنشوب صراع داخلي صاحبه تدخلات خارجية. لذا فان الاتحاد الاوربي يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع السياسي والأمني والإنساني في اليمن، ويحث جميع الأطراف المتحاربة على وقف العنف "**على الفور**"، ويؤكد من جديد دعمه القوي لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويدين الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحوثيون والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح، كما ادان ايضا اعمال التحالف المتضمنة استمرار غاراته العسكرية، واستخدامه القنابل العنقودية المحظورة دولياً، وفرضه حصاراً بحرياً على اليمن، والذي أدى إلى مقتل الآلاف، وخلق ظروفاً مواتيه لتوسيع نطاق المنظمات الإرهابية والمتطرفة مثل داعش والقاعدة[44].

ومما لا شك فيه ان عدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي كانت تعد مصدراً اساسياً للأسلحة المستخدمة من قبل التحالف في العمليات العسكرية ضد اليمن.

حاولت بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي نفي ضلوعها بالعمليات البشعة بحق الشعب اليمني التي سببتها قوات التحالف والتي اشار اليها قرار البرلمان الاوربي الاخير، اذ اعلن وكيل وزير الخارجية البريطانية توبياس إلوود Tobias Elwood، في 20 تموز 2015 :"**تلقينا تأكيدات صريحة من السلطات السعودية بانها تمتثل للقانون الدولي الإنساني، ونحن لم نرى أي دليل موثوق يشير إلى أن التحالف انتهك القانون**"، ومن جهتها اصدرت السفارة السعودية في لندن بياناً في 7 تشرين الاول نفت فيه استخدام قوات التحالف لاي اسلحة محرمة دولياً، وان المتحدث باسم قوات التحالف العميد أحمد عسيري نصح جميع اليمنيين بضرورة ابتعادهم عن معاقل الحوثيين من أجل سلامتهم، وان الاسلحة التي تم استخدامها هي اسلحة متطورة ودقيقة في اصابة اهدافها[45].

بدى واضحاً ان عدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي كانت لها مساهمات في ابادة الشعب اليمني، من خلال الصفقات العسكرية الضخمة التي كانت تصدرها الى السعودية والامارات العربية المتحدة، فوفقاً لتقارير رسمية بريطانية، ان الحكومة البريطانية صدرت عام 2015، اسلحة الى السعودية تجاوزت قيمتها 1.8 مليار جنيه إسترليني، وشملت مختلف انواع الاسلحة من الطائرات المقاتلة وصواريخها وقطع غيارها والطوربيدات والقذائف والأجهزة المتفجرة والمعدات المصممة خصيصا للاستخدام العسكري[46]، وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تجهز السعودية بأسلحة بمعدل سنوي ما بين 400 - 500 مليون يورو ارتفعت صادرات الاسلحة الفرنسية الى السعودية عام 2015 الى 900 مليون يورو. كما بلغت قيمة الاسلحة الفرنسية المصدرة الى الامارات العربية المتحدة في العام نفسه ما يقارب 294 مليون يورو[47].

شن التحالف العسكري بقيادة السعودية في مطلع عام 2016 غارات جوية ضد أهدافاً مدنية في اليمن، بما في ذلك المدارس والأسواق ومستودعات الحبوب والموانئ ومخيمات للنازحين، مما ادى الى مقتل العديد من المدنيين، وألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية، وساهم في منع ايصال المساعدات الانسانية، ولم يكتف التحالف بذلك فحسب بل استهدفت غاراته احدى المستشفيات اليمنية التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، وإصابة العشرات بجروح، بمن فيهم موظفو منظمة أطباء بلا حدود، وإلحاق أضرار جسيمة بالمرافق

الطبية. في وقت كان فيه الحوثيون يفرضون حصارا على مدينة تعز، ثالث أكبر مدن اليمن، ويعيقون إيصال المساعدات الإنسانية اليها[48].

وعلى اثر الاحداث الاخيرة في اليمن اصدر البرلمان الأوروبي في 25 شباط 2016 قراره المرقم 2515، اعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء التدهور المقلق للحالة الإنسانية في اليمن، والذي يتسم بانعدام الأمن الغذائي، "**والهجمات العشوائية**" على المدنيين والعاملين في المجال الطبي والإغاثة. وادان الغارات الجوية التي شنها التحالف والحصار البحري الذي فرضه على اليمن، والذي أدى إلى مقتل الآلاف وزعزعة الاستقرار، وتفاقم الوضع الإنساني الحرج. كما ادان القرار أيضا الأعمال التي يقوم بها الحوثيون، بما في ذلك حصار مدينة تعز، الذي كان له أيضا عواقب إنسانية وخيمة على سكانها. وشدد القرار على الحاجة إلى تنسيق العمل الإنساني تحت قيادة الأمم المتحدة، وحث جميع البلدان على المساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية. كما دعا القرار جمع الدول الاعضاء في الاتحاد الى وقف تصدير الاسلحة الى الرياض، "**بالنظر إلى الادعاءات الخطيرة بانتهاكات المملكة العربية السعودية للقانون الإنساني الدولي**"[49]. وكان ذلك بادرة جيدة من الاتحاد الاوربي لردع الاخيرة عن استمرارها في قتل وتشريد العديد من الابرياء.

وبالرغم من ان قانون تصدير الاسلحة الصادر عن البرلمان الاوربي في 2008، اوصى بضرورة وجود معايير محددة تتطلب من الدول الأعضاء الامتثال لها عند اتخاذ قرار بشأن تراخيص تصدير الأسلحة، بما فيها رفض منح التراخيص عندما يكون هناك "**خطر واضح**" لاستخدامها في انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي. الا ان القانون نفسه لم يشر الى اي عقوبات رسمية يمكن تطبيقها على مستوى الاتحاد الأوروبي عندما تفشل احد الدول الاعضاء في الاتحاد في الالتزام بالموقف المشترك[50]. لذا لم تكترث بريطانيا بقرار البرلمان الاوربي الاخير، اذ وافقت حكومة الاخيرة في اواخر شباط 2016 على تصدير طائرات حربية الى السعودية بقيمة 522 مليون جنيه إسترليني[51]. مما يدل على تباين الآراء والمواقف داخل الاتحاد الاوربي نفسه.

وضمن محاولات الامم المتحدة لحل الازمة اليمنية بالطرق السلمية، تبنت عقد مؤتمر في الكويت برعايتها في المدة من أبريل - اب 2016، بعد ان وافق جميع اطراف النزاع على عقده، وقد قدم الاتحاد الأوروبي ورشة عمل لتطوير قدرات اعضاء الوفد اليمني المشارك بالمؤتمر. الذي لم يكلل بالنجاح هو الاخر. وفي ايلول اصبح أنطونيا كالفو Antonia Calvo رئيساً لوفد الاتحاد الأوروبي إلى اليمن[52].

وفي واحدة من اكثر هجمات التحالف شراسة ضد اليمن، هي استهداف طائرات التحالف لمجلس عزاء في القاعة الكبرى في صنعاء في 8 تشرين الاول 2016، مما اسفر عن مقتل ما لا يقل عن 132 مدنيا، واصابة 695 بينهم 24 طفلاً[53]. وفي اليوم نفسه اعلنت فيديريكا موغريني شجبها لما قام به التحالف، مبينة ان "**الهجوم الرهيب على تجمع جنازة في صنعاء اليوم قد تسبب في خسائر فادحة في الأرواح بين المشيعين وأفراد الأسرة وخلف العديد من المصابين**". وان الاتحاد الأوروبي يقدم تعازيه لأسر الضحايا. مؤكدة على ضرورة "**تحديد المسؤولين عن الهجوم ومحاسبتهم**". وعلى جميع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الانخراط دون أي تأخير لوضع حد للحرب. وان الشعب اليمني يستحق العودة إلى السلام[54].

وعلى اثر ذلك اصدر البرلمان الأوروبي القرار المرقم 2036 في 14 كانون الاول 2016، اعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك تفجيرات موكب العزاء في صنعاء، وطالب

بتحقيق دولي عاجل ومستقل في تلك الانتهاكات، ودعا والدول الأعضاء إلى تعليق أي تعاون عسكري في اليمن حتى يتم التحقيق في تلك الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، وطالب بالرفع "**الفوري**" للحصار المفروض على اليمن، كما دعا جميع أطراف النزاع إلى استئناف الحوار والعمل من أجل وقف دائم لإطلاق النار، مؤكداً انه لا يوجد حل عسكري للصراع[55].

وبالرغم من الانتهاكات الواضحة للتحالف ضد اليمن، وانتقادات البرلمان الاوربي لتلك الانتهاكات، الا ان بعض دول الاتحاد الاوربي استمرت في تصديرها للاسلحة الى بعض الدول المشتركة في ذلك التحالف، ففي عام 2016 وافقت الحكومة الألمانية على تصدير اسلحة عسكرية الى السعودية بقيمة 530 مليون يورو شملت بشكل أساسي المروحيات العسكرية وأنظمة الرادار وقطع غيار للطائرات المقاتلة[56]. كما صدرت المانيا اسلحة بقيمة 17 مليون يورو إلى الإمارات العربية المتحدة[57]. في الوقت الذي بلغت فيه صادرات الاسلحة الفرنسية مليار يورو الى السعودية، و400 مليون يورو الى الامارات العربية المتحدة[58].

وبالرغم من استمرار بعض دول الاتحاد الاوربي في تصدير الاسلحة الى السعودية والامارات العربية المتحدة، الا ان الاتحاد الاوربي واصل تقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن، اذ بلغ إجمالي المساعدات المقدمة للإغاثة الإنسانية من الاتحاد منذ بداية الصراع حتى عام 2016 ما يقارب 120 مليون يورو. كما ساعد الاتحاد أيضا الأمم المتحدة في مراقبة الموانئ اليمنية ووصول البضائع والمساعدات، مما ساعد في تخفيف آثار الحصار الذي فرضته قوات التحالف[59]. يتضح مما تقدم، ان موقف الاتحاد الاوربي من الازمة اليمنية اتسم بالازدواجية، والتعامل بمكيالين. ففي الوقت الذي كان فيه الاتحاد يدين الاعمال العسكرية في اليمن، كانت دوله الرئيسة مستمرة في تصدير الاسلحة الى بعض دول التحالف العربي بقيادة السعودية. وان تلك الاسلحة كانت تستخدم في الاعمال العسكرية ضد اليمن.

استمر البرلمان الاوربي في اصداره للبيانات والقرارات التي تشجب وتدين الاعمال العسكرية ومواصلة العنف في اليمن، اذ اصدر في 16 اذار 2017 قراره المرقم 2598، اشار فيه الى انه يشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني الكارثي في اليمن؛ واكد من جديد التزامه بمواصلة دعم الشعب اليمني؛ وادان حقيقة أن المدنيين مستهدفون ومحاصرون في وضع لا يطاق بين الأطراف المتحاربة التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ممنوع منعاً باتاً ويصل إلى حد جريمة حرب. ودعا جميع الأطراف إلى الإفراج "**الفوري**" عن هؤلاء الأطفال والامتناع عن تجنيدهم؛ وحث الجميع على تخفيف التوترات وإقرار وقف "**فوري**" لإطلاق النار، واكد على ان الحل يجب ان يكون سياسي، وضمن اطار مجهودات الامم المتحدة[60].

كانت الامم المتحدة تسعى لإيجاد حل سلمي للازمة اليمنية، وحاولت تخفيف حدة المعاناة الانسانية هناك، لذا عقدت في جنيف في 25 نيسان 2017، مؤتمراً للمانحين لمساعدة الشعب اليمني. وبالرغم من اعلان المؤتمر ان الحاجة الفعلية للمساعدات تبلغ قيمتها 2،1 مليار دولار، الا ان ما تم جمعه بلغ 1،1 مليار دولار. والجدير بالذكر ان بريطانيا كانت هي الدولة الاكثر مساهمة في المؤتمر، اذ بلغ حجم مساعدتها 173،100،872 دولار[61]. في حين تبرعت فرنسا في

المؤتمر نفسه بمبلغ 3،7 مليون يورو. كما اعلنت الحكومة الفرنسية انها خصصت 4،3 مليون يورو على شكل مساعدات إنسانية لليمن ستوزع خلال عام 2017[62].

ادى استمرار غارات التحالف الجوية والاشتباكات داخل الاراضي اليمنية إلى مقتل الآلاف من المدنيين وزاد من زعزعة استقرار اليمن وتدمير البنية التحتية المادية للبلاد، في وقت استغلت فيه بعض التنظيمات الارهابية تلك الاوضاع لصالحها. لذا اصدر البرلمان الأوروبي في 15 حزيران 2017 قراره المرقم 2727، اشار فيه الى أن الوضع في اليمن ينطوي على مخاطر كبيرة لاستقرار المنطقة، ولا سيما في القرن الأفريقي والبحر الأحمر والشرق الأوسط، وان تنظيم القاعدة استفاد من تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن، ووسع وجوده وزاد من عدد وحجم هجماتها الإرهابية، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص. وان الاتحاد الاوربي يعرب عن قلقه البالغ إزاء التدهور المقلق للحالة الإنسانية في اليمن، الذي يتسم بانعدام الأمن الغذائي والهجمات العشوائية ضد المدنيين والعاملين في المجال الطبي والإغاثة، لذا حث جميع الأطراف على السعي لوقف "**فوري**" لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، وجدد دعمه لوحدة أراضي اليمنية وسيادتها واستقلالها، وانه "**يحث المملكة العربية السعودية وإيران على العمل على تحسين العلاقات الثنائية، والسعي للعمل معاً لإنهاء القتال في اليمن**"[63].

استمرت قرارات الاتحاد الاوربي المنتقدة لتصدير بعض اعضاءه الاسلحة الى السعودية التي تستخدمها في حربها مع اليمن ودعا الى ايقاف تلك الصادرات، ففي 13 ايلول 2017 اصدر الاتحاد قراره المرقم 2029، اشار فيه الى ان صادرات الأسلحة تؤثر على الأمن البشري وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتساهم أيضا في الظروف التي تجبر الناس على الفرار من بلدانهم، وهذا يستدعي وجود نظام صارم وشفاف وفعال ومقبول ومحدَّد لتحديد الأسلحة. وبين القرار أن الوضع في اليمن قد تدهور منذ بدء العمل العسكري الذي قام به التحالف، ومع ذلك فان بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي تستمر في تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة التي تستخدمها ضد الشعب اليمني. وبالرغم من اقرار الاتحاد الاوربي بان ميثاق الامم المتحدة اشار في المادة 51 الى "**الحق الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس**"، الا ان الاتحاد انتقد وبشدة عدم اكتراث بعض الدول الاعضاء لشروط الاتحاد في عمليات تصدير الاسلحة، اذ بينت تقارير الاتحاد الصادر في 13 ايلول 2017، أن صادراته من الاسلحة بلغت 26 ٪ من الإجمالي العالمي في المدة (2012-2016)، مما جعل دول الاتحاد مجتمعة ثاني أكبر مورد للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ اجمالي صادراتها العسكرية الى جميع دول العالم (33 ٪). في وقت اشارت فيه أحدث بيانات الاتحاد الأوروبي الرسمية إلى أن الشرق الأوسط كان المنطقة الأكثر أهمية من حيث صادرات الأسلحة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وأن بعض عمليات نقل الأسلحة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت إلى المناطق والبلدان غير المستقرة والمعرضة للأزمات، وان تلك الاسلحة كانت تستخدم في النزاعات المسلحة أو في القمع الداخلي، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام المملكة العربية السعودية للاسلحة في اليمن[64].

وبالرغم من اعلان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للاتحاد الاوربي في 2 تشرين الثاني 2017، أنه تم الإبلاغ عن ما يقرب من 2200 حالة وفاة بسبب الكوليرا، واصابة حوالي 895000 بنفس المرض منذ 27 نيسان 2017، الا ان قوات التحالف اتخذت عدد من الاجراءات التي ساهمت في تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، اذ فرضت تلك القوات في

6 تشرين الثاني حصارا على الحدود البرية والبحرية والجوية لليمن. لذا ادان الاتحاد الاوربي في 30 تشرين الثاني اجراءات التحالف، واكد ان العنف المستمر في اليمن والهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية، تمثل "**جرائم حرب**"، واعرب عن قلقه البالغ إزاء التدهور المقلق للحالة الإنسانية هناك، وكرر دعمه لجهود الامم المتحدة من أجل استئناف المفاوضات، ودعا جميع الفاعلين الدوليين والإقليميين إلى المشاركة بشكل بناء مع الأطراف اليمنية لوقف الصراع، وحث المملكة العربية السعودية وإيران على العمل لإنهاء القتال في اليمن وتحسين العلاقات الثنائية بينهما، وطالب "**إيران بالكف فوراً عن تقديم الدعم لقوات الحوثيين في اليمن**". كما ادان "**الغارات الجوية العشوائية**" للتحالف والتي أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية والطبية، كما ادان "**الهجمات العشوائية**" المماثلة التي شنها الحوثيون والقوات المتحالفة معها، واستخدام المدارس والمستشفيات قواعداً لشن الهجمات منها[65].

لم تتغير سياسات تصدير الاسلحة العسكرية لعدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي بالرغم من المأساة الانسانية التي حدثت في اليمن جراء استخدام قوات التحالف لتلك الاسلحة، اذ بلغت مبيعات بريطانيا للأسلحة العسكرية إلى السعودية 1.1 مليار جنيه عام 2017، وهي بذلك ارتفعت بنسبة تقارب 500٪ منذ بدء حرب اليمن. في حين بلغ إجمالي صادرات الأسلحة الألمانية إلى السعودية في العام ذاته حوالي 550 مليون دولار[66].

ومع حلول عام 2018 أصبحت ألمانيا واحدة من أكثر الدول توافقا مع دعوة البرلمان الأوروبي لحظر الأسلحة على السعودية. ففي كانون الثاني 2018، أعلنت برلين أنها لن تبيع الأسلحة الى الأطراف التي تقاتل في اليمن. لذا انتقد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في 23 شباط 2018 الحكومة الألمانية لكونها "**غير متسقة**" بشأن تصدير الأسلحة وقال "**إنه إذا لم تكن ألمانيا على استعداد لبيع الأسلحة إلى السعودية بعد ذلك، فإن السعوديين سيحصلون عليها من مكان آخر**". وعلى النقيض من ذلك استمرت لندن في تصديرها للأسلحة الى السعودية، ففي اذار وافقت الحكومة البريطانية على بيع 48 طائرة مقاتلة من طراز Typhoon المتطورة للغاية إلى السعودية[67].

مع استمرار تفاقم الأزمة الانسانية في اليمن عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً في جنيف في 3 نيسان 2018، من اجل حث الدول على المساهمة في تخفيف معاناة الشعب اليمني، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بمساهمته بمبلغ 5،107،000 يورو، واشار ممثل الاتحاد الأوروبي في المؤتمر كريستوس ستيليانيدس، الى إن الاتحاد ملتزم بمساعدة هؤلاء المتضررين من الصراع في اليمن، وعلى جميع أطراف النزاع ضمان وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المحتاجة اليها بشكل امن ومن دون عائق، واكد على ان الحل السياسي هو الخيار الامثل لوضع حد للصراع الذي تسبب في معاناة الملايين من الشعب اليمني[68].

وعقب اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في حزيران 2018، اصدر المجلس توصيات عدة بشأن الاوضاع اليمنية، والتي أكد فيها الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة، ودعا كافة الأطراف إلى المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة بهدف استئناف مفاوضات السلام، وكرر الاتحاد التزامه بدعم جميع اليمنيين، والسعي لتلبية احتياجاتهم لاسيما فيما يتعلق بالوضع المعيشي[69].

واستمراراً في الابادة الجماعية التي تعرض لها الشعب اليمني من قبل غارات التحالف، شهد يوم 9 اب 2018 سقوط احد صواريخ طائرات التحالف في منطقة عالية الكثافة السكانية في صعدة مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات

معظمهم من الأطفال. وفي اليوم نفسه اطلق الحوثيين صاروخ باليستي استهدف ميناء جيزان السعودي وادى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين. وعلى اثر ذلك ادان الاتحاد الاوربي في اليوم التالي تلك الاعمال، مشيراً الى ان "**هذه الحوادث المأساوية تُذكّر العالم مرة أخرى بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الذي يدفع فيه اليمنيون أغلى الأثمان**". واكد مجددا على دعوته إلى حل سياسي واستئناف المفاوضات تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث Martin Griffith[70].

كما اصدر البرلمان الأوروبي في 4 تشرين الاول 2018 قرار المرقم 2853، اشار فيه الى الاوضاع المأساوية للشعب اليمني، وان هناك أكثر من 22 مليون شخص بحاجة إلى الدعم الإنساني، بينهم أكثر من 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. لذا فان الاتحاد الأوروبي كرر مرة اخرى بان الحل يجب ان يكون سياسياً وليس عسكرياً، وتحت رعاية الامم المتحدة. كما ادان القرار بأقوى العبارات استمرار العنف في اليمن، واعرب عن قلقه إزاء التدهور الذي حصل هناك، وانطوت عليه "**واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية**"[71].

ومع استمرار حرب اليمن لعامها الرابع، اصدر البرلمان الأوروبي قراراه المرقم 2157 في 14 تشرين الثاني 2018 بشأن صادرات الأسلحة لعدد من اعضاءه الى بعض دول التحالف، التي تستخدمها بشكل مخالف للشروط التي سبق وان اتفق عليها الاتحاد عام 2008، وذكر القرار ان استخدام تلك الاسلحة من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأعضاء التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن يمثل "**انتهاكاً واضحاً للموقف المشترك**" للاتحاد الاوربي، والذي اكده قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 25 فبراير 2016 بشأن الوضع الإنساني في اليمن وضرورة فرض حظر على الاسلحة الى المملكة العربية السعودية. كما اشار القرار الى أن الأسلحة المرخصة لنقلها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تم استخدامها لاحقا في الصراع في اليمن "**كان لها تأثير كارثي**" هناك. وعليه فان الاتحاد "**يعتقد أنه من الضروري إطلاق عملية تؤدي إلى آلية تفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل للموقف المشترك**"، وان بعض الدول الأعضاء قد توقفت عن تقديم الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، بينما واصلت دول أخرى تقديم الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية، لذا فان الاتحاد يهئ الدول الأعضاء، مثل ألمانيا، التي غيرت ممارساتها فيما يتعلق بالصراع اليمني، ومع ذلك، يأسف الاتحاد "**بشدة لكون الدول الأعضاء الأخرى لا تأخذ في الاعتبار سلوك البلدان المستوردة والاستخدام النهائي للأسلحة والذخائر المصدرة**"[72]. وكان المقصود من تلك الدول هما فرنسا وبريطانيا اللذان استمرا في تصدير الاسلحة الى السعودية والامارات.

حاول الاتحاد الاوربي تكثيف جهوده من اجل المساهمة في تقليل معاناة الشعب اليمني، لذا اعلن في 19 تشرين الثاني 2018 بانه رفع حجم مساعداته الى اليمن بمساهمة إضافية بلغت 90 مليون يورو، مما يرفع إجمالي المخصصات لذلك العام إلى 118 مليون يورو، وبذلك فقد بلغ اجمالي مخصصات الاتحاد الاوربي الى اليمن 544 مليون يورو منذ بداية النزاع في 2015[73]. الا ان الشعب اليمني لم يكن بحاجة الى مساهمات الاتحاد الاوربي المالية وقراراته الجوفاء، بقدر حاجته الى حلول فعلية تنهي معاناته بعيداً عن تضارب المصالح وسياسة المتاجرة بالأسلحة، على حساب ملايين الابرياء.

الخاتمة

امتاز موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة اليمنية والعمليات العسكرية التي قام بها التحالف الدولي بقيادة المملكة العربية السعودية عام 2015 بالضعف بشكل عام، اذ كانت اغلب محاولاته عبارة عن بيانات وقرارات استنكر ودان فيها أعمال العنف التي قامت بها الجماعات المسلحة في اليمن أو التي نفذتها قوات التحالف الدولي ضد اليمن، حتى أن مساهمات الاتحاد المالية التي كان يتبرع بها الى الشعب اليمني كانت قليلة جدا قياساً بالاحتياجات الفعلية للأخير.

ازداد موقف التحاد الأوروبي ضعفاً بعد ان قام بعض أعضاءه البارزين بتصدير الأسلحة الفتاك الى عدد من دول التحالف، والتي استخدمت في ابادة الشعب اليمني، لا سيما وإن بعض تلك الأسلحة كانت محرمة دوليا. ولم تحول قرارات الاتحاد الأوروبي التي اطلقها منذ عام 2016 في منع تلك الدول عن إيقاف صادراتها بداعي ان تلك الاسلحة لم تستخدم بشكل مخالف للقوانين الدولية، لاسيما وان قوانين الاتحاد الأوروبي لم تفرض عقوبات على أي دولة عضواً فيه لا تلتزم بسياسة تصدير الأسلحة، الأمر الذي بين عدم انسجام وتوحيد مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي نفسه من الأزمات والقضايا الدولية.

بدى واضحاً أن عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت راغبة في استمرار الحرب في اليمن، إذا كشفت الوثائق والتقارير الحكومية لا سيما البريطانية منها عن أرقام مرتفعة جدا كانت تحصل عليها تلك الحكومات من خلال تصدير الأسلحة إلى عدد من الدول المنضوية تحت لواء التحالف الدولي، الذي لم يكن يكترث اساسا لبيانات وقرارات الاتحاد الأوروبي التي دعت الى ايقاف الحرب، وشجبت الاعمال العسكرية، على اعتبار أن أبرز أعضاء الاخير كانوا مشتركين مع التحالف في ابادة الشعب اليمني.

- الهوامش:

(1) الاتحاد الاوربي: هو اتحاد سياسي واقتصادي يضم 28 دولة اوربية، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة في هولندا في 7 شباط 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني 1993، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن العشرين، عندما تم تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (**European Coal and Steel Community**) عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. للمزيد من التفاصيل ينظر: مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط1 ، عمان، 2012، ص 90 – 112.

(2)European Commission, Yemen - European Community Strategy Paper for the period (2002-2006), Brussels, 2009, p. 4; European Commission, Yemen - European Community Strategy Paper for the period (2007-2013), Brussels, N.D., p.22.

(3)The Council of the European Union, Cooperation Agreement between the European Community and the Republic of Yemen, Official Journal of the European Communities, Legislation 72 , 11 March 1998, pp. 18 - 26.

(4)European Commission, Yemen - European Community Strategy Paper for the period (2002-2006)…, p. 5; Saleh Mothana Obadi, Yemen's Revealed Comparative Advantage Vis-A-Vis both the EU and the USA, Bratislava, 2012, p.16.

(5)Júlia Palik, The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market, Grotius : tudományos folyóirat , Budapesti Corvinus Egyetem, 2018 , p,5.

(6)Council of the European Union, Joint Declaration on Political Dialogue between the European Union and the Republic of Yemen, Brussels, 6 July 2004, pp.1-4.

(7)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Assessing the EU's conflict prevention and peace building interventions in Yemen, Political Development Forum, The Hague, 2017, p.11.
(8)Vincent Durac , The European Union in Yemen: The Triumph of Pragmatism over Normativity?, European Foreign Affairs Review, No. 15, New York , January 2010, pp. 656 – 657.
(9)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., pp.11 , 21.
(10)Karin Göldner-Ebenthal & Véronique Dudouet, From Power Mediation to Dialogue Support? Assessing the European Union's Capabilities for Multi-Track Diplomacy, Germany, 2017, p.14.
(11)الحوثيون: حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، تؤمن بأفكار وعقائد الاثني عشرية. عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي. ويعود تاريخ تأسيسها الى عام 1992 عندما افتتح بدر الدين منتدى ثقافي باسم منتدى الشباب المؤمن، الا ان عام 1997 شهد تحول في توجه الحركة التي اتخذت الطابع السياسي وخاضت صراعاً مع الحكومة اليمنية نتيجة لشعورها بالظلم والتهميش. للمزيد من التفاصيل ينظر: هدى المالكي: الحوثيون، النشأة، العقيدة، الاهداف، جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، السعودية، د.ت، ص3–6.
(12)Elif Çamyaran, Yemen within the framework of failed state theory, The Master of Arts International Political Economy, Istanbul Bilgi University, Graduate School of Social Sciences, 2017, p.31.
(13) مركز دراسات الشرق الاوسط، الازمة اليمنية الى اين، الاردن، العدد السابع، شباط، 2015، ص 5.
(14)The Equal Rights Trust Country Report Series, From Night to Darker Night Addressing Discrimination and Inequality in Yemen, London, June 2018, p. 120.
(15)European Parliament resolution 0148 of 7 April 2011 on the situation in Syria, Bahrain and Yemen
(16)Esther Kestemont, What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen, EU Diplomacy Paper, Belgium, 2018, p. 7.
(17)Júlia Palik, Op.Cit., p.6.
(18)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., p.15.
(19)Rene Rieger, Saudi Arabian Foreign Relations: Diplomacy and Mediation in Conflict Resolution, New York, 2017, p.202.
(20)Esther Kestemont, Op.Cit., p.21.
(21)Rene Rieger, Op.Cit., p.202.
(22)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., pp. 17 , 19.
(23) راجح بادي، المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم"، تشرين الثاني 2011 – آذار 2015، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 14، بيروت ، ايار 2015، ص 170.
(24)Júlia Palik, Op.Cit., p.6.
(25)Esther Kestemont, Op.Cit., p.21 – 22.
(26)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., p. 32.
(27)Júlia Palik, Op.Cit., p.6.
(28)Council of the European Union, Outcome of the Council meeting 3199th, Foreign Affairs, Brussels, 19 November 2012, p.13.
(29)Véronique Dudouet, Alia Eshaq, Ekaterine Basilaia & Nana Macharashvili, From policy to action: assessing the European Union's approach to inclusive mediation and dialogue support in Georgia and Yemen, Journal Peacebuilding , Vol. 6, Issue 3, 2018, p. 12.
(30)Karin Göldner-Ebenthal & Véronique Dudouet, Op.Cit., p.27.
(31)Maged al-Madhaji, How Yemen's post-2011 transitional phase ended in war, The Sana'a Center for Strategic, Sana'a, May, 19, 2016, p. 10.
(32)Eric Robinson and Other, What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen? , Library of Congress, 2017 , p.7.

(33)Council Regulation(EU) No 1352/2014 of 18 December 2014 concerning restrictive measures in view of the situation in Yemen, Official Journal of the European Communities, Legislation 365 , 18 December 2014, pp.60 – 67.
(34)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., pp.26 – 27.
(35)European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.
(36)Tom Ruys ،Olivier Corten ،Alexandra Hofer, The Use of Force in International Law: A Case-Based Approach, Oxford University Press, U.K, 2018,p.903.
(37)Esther Kestemont, Op.Cit., p.25.
(38)European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.
(39)Statements by the HR/VP Joint statement by High Representative/Vice- President Federica Mogherini and the Commissioner for Humanitarian Aid and Crisis Management Christos Stylianides on the impact of fighting in Yemen, Bruxelles , 01/04/2015.
(40) إذ يشير إلى قراراته 2014 (2011) و 2051 (2012) و 2140 (2014) و 2201 (2015)، ويؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويعرب عن قلقه من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة، وما قام به الحوثيين، ودعا جميع الاطراف الى حل خلافاتهم عن طريق الحوار. بأن يقوموا على الفور ودون قيد أو شرط بسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في العاصمة صنعاء، وتطبيع الحالة الأمنية في العاصمة والمحافظات الأخرى، والتخلي عن المؤسسات الحكومية والأمنية، والإفراج بأمان عن جميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا للمزيد من التفاصيل ينظر: S/RES/2201, 15 February 2015.
(41)إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته السابقة وهي القرار المرقم 2014 في2011 و2051 في 2012 و2140 في 2014 و2201 و2204 في 2015، ويؤكد على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل. ويؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني. ويعيد تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبدربه منصور هادي، وإذ يكرر دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في كثير من أنحاء اليمن، بما في ذلك محافظات تعز، ومأرب، والجوف، والبيضاء، وتقدمهم نحو عدن، واستيلاؤهم على الأسلحة، بما فيها منظومات القذائف، من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية. وإذ يدين بأقوى العبارات استمرار الإجراءات الانفرادية من قبل الحوثيين، وعدم انصياعهم للطلبات الواردة في القرار 2201 (2015). للمزيد من التفاصيل ينظر: S/RES/2216, 14 April 2015.
(42)Council of the European Union, Outcome of the Council meeting 3382nd, Foreign Affairs, Luxembourg, 20 April 2015, pp. 4 – 5.
(43)Council of the EU, Co-chairs' statement 24th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting, 24/05/2015.
(44)European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.
(45)Philippe Sands, Andrew Clapham and Blinne Ní Ghrálaigh, The lawfulness of the authorisation by the United Kingdom of weapons and related items for export to Saudi Arabia in the context of Saudi Arabia's military intervention in Yemen, London, 2015, pp. 31 , 36.
(46)House of Commons, Business, Innovation and Skills and International Development Committees, The use of UK-manufactured arms in Yemen,U.K., 15 September 2016, p. 28.
(47)International Federation for Human Rights, French arms sales: 'indicators of presence' in Yemen and the necessary reform of control mechanisms, 2018,p.8.
(48)European Parliament resolution 2515 of 25 February 2016 on the humanitarian situation in Yemen.
(49)European Parliament resolution 2515 of 25 February 2016 on the humanitarian situation in Yemen.

(50)Júlia Palik, Op.Cit., p.8.
(51)House of Commons, Op.Cit., p. 28.
(52)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., p. 31.
(53)الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول 2014، الجلسة التاسعة والثلاثون، 10 – 28 أيلول 2018، ص 5.
(54)Statement by the High Representative/Vice-President Federica Mogherini on the attack in Yemen, Bruxelles, 08/10/2016.
(55)European Parliament resolution 2036 of 14 December 2016 on the implementation of the Common Foreign and Security Policy.
(56)Simone Wisotzki, Violating the Arms Trade Treaty: Arms Exports to Saudi Arabia and the Humanitarian Crisis in Yemen, Peace Research Institute Frankfurt ,Jan. 1, 2018, p.4.
(57)Júlia Palik, Op.Cit., p.8.
(58)International Federation for Human Rights,Op.Cit.,p.8.
(59)Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., p. 31.
(60)European Parliament resolution 2598 of 16 March 2017 on EU priorities for the UN Human Rights Council sessions in 2017 ; EU priorities for the UN Human Rights Council sessions in 2017,Official Journal of the European Union, 25.7.2018, p.124.
(61)Ben Smith, Yemen update June 2017, parliament UK library, Number CBP 8026, 30 June 2017, p.7.
(62)Júlia Palik, Op.Cit., p.10.
(63)European Parliament resolution 2727 of 15 June 2017 on the humanitarian situation in Yemen.
(64)European Parliament resolution 2029 of 13 September 2017 on arms export: implementation of Common Position 2008/944/CFSP.
(65)European Parliament resolution 2849 of 30 November 2017 on the situation in Yemen.
(66)Júlia Palik, Op.Cit., p.9.
(67)Ibid, pp. 8 – 9.
(68)EU pledges €107.5 million at high-level pledging event for the humanitarian crisis in Yemen, Tue, 03/04/2018.
(69)European External Action Service, EU-Yemen relations, factsheet, Bruxelles, 19 November 2018, p.1.
(70)Statement by the Spokesperson on the situation in Yemen, Bruxelles, 10/08/2018.
(71)European Parliament resolution 2853 of 4 October 2018 on the situation in Yemen.
(72)European Parliament resolution 2157 of 14 November 2018 on arms exports: implementation of Common Position 2008/944/CFSP.
(73)European External Action Service, Op.Cit., pp. 1-2 .

المصادر :

اولاً: وثائق الامم المتحدة غير المنشورة:

1- S/RES/2201, 15 February 2015.
2- S/RES/2216, 14 April 2015.

ثانياً: وثائق البرلمان الاوربي غير المنشورة:

1. European Parliament resolution 0148 of 7 April 2011 on the situation in Syria, Bahrain and Yemen.
2. European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.
3. European Parliament resolution 2515 of 25 February 2016 on the humanitarian situation in Yemen.
4. European Parliament resolution 2036 of 14 December 2016 on the implementation of the Common Foreign and Security Policy.
5. European Parliament resolution 2598 of 16 March 2017 on EU priorities for the UN Human Rights Council sessions in 2017.
6. European Parliament resolution 2727 of 15 June 2017 on the humanitarian situation in Yemen.
7. European Parliament resolution 2029 of 13 September 2017 on arms export: implementation of Common Position 2008/944/CFSP.
8. European Parliament resolution 2849 of 30 November 2017 on the situation in Yemen.
9. European Parliament resolution 2853 of 4 October 2018 on the situation in Yemen.
10. European Parliament resolution 2157 of 14 November 2018 on arms exports: implementation of Common Position 2008/944/CFSP.

ثالثاً: الكتب الوثائقية:

1. Ben Smith, Yemen update June 2017, parliament UK library, Number CBP 8026, 30 June 2017.
2. Council of the European Union, Outcome of the Council meeting 3199th, Foreign Affairs, Brussels, 19 November 2012.
3. Council of the European Union, Outcome of the Council meeting 3382nd, Foreign Affairs, Luxembourg, 20 April 2015.
4. House of Commons, Business, Innovation and Skills and International Development Committees, The use of UK-manufactured arms in Yemen, U.K., 15 September 2016.

رابعاً: الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية:

1- Elif Çamyaran, Yemen within the framework of failed state theory, The Master of Arts International Political Economy, Istanbul Bilgi University, Graduate School of Social Sciences, 2017.

خامساً: الكتب باللغة العربية:

1- مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط1 ، عمان، 2012.

2- هدى المالكي: الحوثيون، النشأة، العقيدة، الاهداف، جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، السعودية، د.ت.

سادساً: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Assessing the EU's conflict prevention and peace building interventions in Yemen, Political Development Forum, 2017.

2- European Commission, Yemen - European Community Strategy Paper for the period (2002-2006), Brussels, 2009.
3- ————————, Yemen - European Community Strategy Paper for the period (2007-2013), Brussels, N.D.
4- International Federation for Human Rights, French arms sales: 'indicators of presence' in Yemen and the necessary reform of control mechanisms, 2018.
5- Karin Göldner-Ebenthal & Véronique Dudouet, From Power Mediation to Dialogue Support? Assessing the European Union's Capabilities for Multi-Track Diplomacy, Germany, 2017.
6- Philippe Sands, Andrew Clapham and Blinne Ní Ghrálaigh, The lawfulness of the authorisation by the United Kingdom of weapons and related items for export to Saudi Arabia in the context of Saudi Arabia's military intervention in Yemen, London, 2015.
7- Rene Rieger, Saudi Arabian Foreign Relations: Diplomacy and Mediation in Conflict Resolution, New York, 2017.
8- Saleh Mothana Obadi, Yemen's Revealed Comparative Advantage Vis-A-Vis both the EU and the USA, Bratislava, 2012.
9- The Equal Rights Trust Country Report Series, From Night to Darker Night Addressing Discrimination and Inequality in Yemen, London, June 2018.
10- Tom Ruys ،Olivier Corten ،Alexandra Hofer, The Use of Force in International Law: A Case-Based Approach, Oxford University Press, U.K, 2018.

سابعاً: البحوث والدراسات باللغة العربية:

1- راجح بادي، المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم"، تشرين الثاني 2011 – آذار 2015، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 14، بيروت، ايار 2015.
2- مركز دراسات الشرق الاوسط، الازمة اليمنية الى اين، الاردن، العدد السابع، شباط، 2015.

ثامناً: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1- Council Regulation(EU) No 1352/2014 of 18 December 2014 concerning restrictive measures in view of the situation in Yemen, Official Journal of the European Communities, Legislation 365 , 18 December 2014.
2- Eric Robinson and Other, What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen? , Library of Congress, 2017.
3- EU priorities for the UN Human Rights Council sessions in 2017,Official Journal of the European Union, 25.7.2018.
4- European External Action Service, EU-Yemen relations, factsheet, Bruxelles, 19 November 2018.
5- Esther Kestemont, What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen, EU Diplomacy Paper, Belgium, 2018.
6- Júlia Palik, The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market, Grotius : tudományos folyóirat , Budapesti Corvinus Egyetem, 2018.
7- Maged al-Madhaji, How Yemen's post-2011 transitional phase ended in war, The Sana'a Center for Strategic, Sana'a, May, 19, 2016.
8- Simone Wisotzki, Violating the Arms Trade Treaty: Arms Exports to Saudi Arabia and the Humanitarian Crisis in Yemen, Peace Research Institute Frankfurt ,Jan. 1, 2018.
9- The Council of the European Union, Cooperation Agreement between the European Community and the Republic of Yemen, Official Journal of the European Communities, Legislation 72 , 11 March 1998.

10- Véronique Dudouet, Alia Eshaq, Ekaterine Basilaia & Nana Macharashvili, From policy to action: assessing the European Union's approach to inclusive mediation and dialogue support in Georgia and Yemen, Journal Peacebuilding , Vol. 6, Issue 3, 2018.
11- Vincent Durac , The European Union in Yemen: The Triumph of Pragmatism over Normativity?, European Foreign Affairs Review, No. 15, New York , January 2010.

تاسعاً: البيانات والتقارير الرسمية باللغة العربية:

1- الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول 2014، الجلسة التاسعة والثلاثون، 10 – 28 أيلول 2018.

عاشراً: البيانات والتقارير الرسمية باللغة الانكليزية:

1- **Council of the EU, Co-chairs' statement 24th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting, 24/05/2015.**
2- **Council of the European Union, Joint Declaration on Political Dialogue between the European Union and the Republic of Yemen, Brussels, 6 July 2004.**
3- **EU pledges €107.5 million at high-level pledging event for the humanitarian crisis in Yemen, Tue, 03/04/2018.**
4- **Statement by the High Representative/Vice-President Federica Mogherini on the attack in Yemen, Bruxelles, 08/10/2016.**
5- **Statement by the Spokesperson on the situation in Yemen, Bruxelles, 10/08/2018.**
6- **Statements by the HR/VP Joint statement by High Representative/Vice- President Federica Mogherini and the Commissioner for Humanitarian Aid and Crisis Management Christos Stylianides on the impact of fighting in Yemen, Bruxelles , 01/04/2015.**